

## *A study of monopoly domains in the public sector in Iraq*

Noor Sh. Adai\*

Department of Tax Policy, Economic Directorate, Ministry of Finance, Baghdad, Iraq

### **Article information:**

Published: 25-04-2026

### **\*Corresponding author:**

Noor Sh. Adai

[noorsh2@yahoo.com](mailto:noorsh2@yahoo.com)



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

### **Abstract:**

This research paper aims to review some aspects of the public sector's monopoly and dominance over economic activities, which makes it impossible to achieve real investment. To achieve this goal, descriptive analysis was relied upon by relying on data from official bodies and analyzing the structure of the public and private sectors and the most prominent they practice. The paper concluded that the shortcomings lie in the existence of a large number of economic activities monopolized by the state, which represent brakes on the investment process and real growth. Accordingly, the most important thing we recommend is the necessity of fully striving for a full partnership between the public and private sectors in accordance with existing legislation and determining the aspects assigned to each side to prevent monopoly and support competition that enhances access to the market economy.

**Keywords:** public sector, private sector, monopoly, competition.

### **Conclusions:**

1. The public sector still dominates the key pillars of the economy, according to economic indicators, as it holds extensive ownership and control over investment, production, and exports, which has contributed to the decline of the Iraqi economy.
2. The institutions of the public sector in Iraq are deteriorating, as they no longer fulfill the purpose for which they were established. They lack a clear role in achieving the country's development plans, in addition to imposing significant financial burdens on the federal budget. Most of these institutions are underperforming and rely on the public budget to pay employees' salaries, and many of them could be privatized.
3. The public sector follows indirect monopolistic practices, represented by controlling various activities of public utilities and essential services, which has led to expanded bureaucracy, low efficiency, and weak innovation and development.
4. General indicators show the dominance of the public sector in production and export activities, alongside the weak role of the private sector. This is due to several factors, including weak investment incentives, limited financing, and the impact of security instability, among others.

## دراسة المجالات الاحتكارية للقطاع العام في العراق

نور شدهان عداي\*

قسم السياسة الضريبية، الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية، بغداد، العراق

### معلومات البحث:

• تاريخ النشر: 2026-04-25

### \*المؤلف المراسل:

نور شدهان عداي

[noorsh2@yahoo.com](mailto:noorsh2@yahoo.com)



هذا العمل مرخص بموجب

المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0

دولي (CC BY 4.0)

### المستخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى استعراض لبعض جوانب احتكار القطاع العام وهيمنتته على الأنشطة الاقتصادية التي تصبح استحالة تحقيق استثمار حقيقي، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على التحليل الوصفي من خلال الاستناد الى بيانات الجهات الرسمية وتحليل بنية القطاع العام والقطاع الخاص وأبرز الأنشطة التي يمارسها. وقد توصلت الورقة الى جوانب الخلل التي تكمن في وجود عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية التي تحتكرها الدولة وتمثل كوابح عملية الاستثمار والنمو الحقيقي، وعليه فان أبرز ما نوصي به ضرورة السعي التام للشراكة التامة بين القطاعين العام والخاص وفق التشريعات القائمة وتحديد الجوانب التي توكل الى كل جانب من أجل منع الاحتكار وتدعيم المنافسة الحرة التي تعزز الوصول الى اقتصاد السوق.

**الكلمات المفتاحية:** القطاع العام، القطاع الخاص، الاحتكار، المنافسة.

### المقدمة:

تمثل مرحلة نقل الاقتصاد الى اقتصاد السوق المرحلة الأولى باتجاه إرساء نظم التخلي عن نظام التخطيط والإدارة المركزية والتحرك باتجاه بناء نظام تستند ثوابته على مشاركة القطاع الخاص والعمل وفق أسس مبادئ المنافسة ومنع الاحتكار والممارسات الضارة مع تحجيم دور القطاع العام ليمارس دور الموجه للاقتصاد لمعالجة أخفاقات السوق. إذ أكد دستور جمهورية العراق لعام 2005 على حرية النشاط الاقتصادي ودور الدولة في الرقابة والتنظيم التحول الى الاقتصاد السوق الحر. لذا جاءت هذه الورقة لتركز على بعض الجوانب التي يهيمن بها القطاع العام الاقتصاد وغلبته في جوانب مختلفة على القطاع الخاص التي بمشاركتها كان من الممكن أن يتبنى الاقتصاد تحولات بنوية تسهم في رفع كفاءة المؤسسات الإنتاجية والخدمية وبما يتلاءم مع توجهات الاقتصاد العراقي نحو التحول الى اقتصاد السوق.

### منهجية البحث

اشكالية البحث: يمثل محور الخلاف بين احقية القطاع العام أم القطاع الخاص في العملية الانتاجية ودفع دفعة الاقتصاد وهو ما أثار جدلاً واسعاً بعد سيادة القطاع على العملية الانتاجية واحتكار وسائل الانتاج مع تحديد نظام الاسعار وفق معطيات اقتصادية وسياسية خارج نظام آليات السوق، فكان مشاركة القطاع الخاص محدودة في عملية الانتاج والتوزيع وما صاحبه من تراجع في القطاعات الانتاجية المحفزة للنمو الاقتصادي الحقيقي. وعليه يتمثل عرض مشكلة التي تناولها البحث في التساؤل الآتي:

• هل هناك مجالات احتكارية للقطاع العام في العراق؟

**فرضية البحث:** يقوم البحث على الفرضية الآتية " يمارس القطاع العام جانب احتكاري في ظل ضعف سيادة الية السوق في الاقتصاد".  
**أهمية البحث:** للبحث أهمية كونه يسلط الضوء على جوانب احتكارات القطاع العام وما تمثله من أثر سلبي على الاقتصاد العراقي، لاسيما في ظل تبني الدول التطورات والشراكات الاقتصادية التي تهدف الى التغيير الهيكلي وعملية تغير بنية الاقتصاد.

**هدف البحث:** إن الهدف المنشود من هذا البحث هو المساعدة في توجيه صانعي السياسات، والمؤسسات المالية الدولية، ووكالات التنمية في تنفيذ برامج إصلاح القطاع العام في العراق وذلك من خلال استعراض بعض الجوانب التي تقوم بها الدولة وتقع ضمن إطار الاحتكار الحكومي للنشاط الاقتصادي وما ترميه من تنمية وتطوير المجتمع.

**منهجية البحث:** اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي، وذلك اتساقاً مع الدراسة النظرية والعملية، وتم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والمؤشرات التي تخص القطاع العام في العراق من أجل الوصول الى الاستنتاجات العملية والواقعية.

**حدود البحث:** تناول البحث الحدود المكانية الاحاطة بواقع الاقتصاد العراقي، والحدود الزمانية المتمثلة بالمدّة (2014-2023).

### المحور الأول: الجانب النظري

أولاً: تعريف القطاع العام وأهميته وفق المدارس الفكرية

الاقتصادية

يعرف القطاع العام بأنه " ذلك الجزء من الاقتصاد الخاضع للسيطرة المباشرة من قبل الدولة وتعمل وفق أسس تجارية " (الكواز، 2008: 7). كما يعرف بأنه " كافة المنشآت الحكومية التي تمارس نشاطاً إدارياً أو خدمياً حكومياً. كما تضم المؤسسات

الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية. ولقد ركزت وجهة النظر الليبرالية على أن الحكومة تستطيع عن طريق تنظيم النشاط الاقتصادي، ومن خلال أدواتها المالية تحقيق الكثير من الأهداف التي ينشدها المجتمع (عبد المولى، 1975:39)، مما أدى الى التوسع في أنشطة القطاع العام وتعددت المجالات التي خاضت فيها لتشمل البنى التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية والمرافق العامة، مما أدى الى أن تتحكم الدولة في اليات الطلب والعرض في السوق فظهرت الجوانب الاحتكارية بشدة فأخذ التدخل في اليات السوق يأخذ منحى اخر بعد ظهور الاحتكارات وبدأت المشاكل تبرز، فبرزت المدرسة النيو كلاسيكية التي قد عارضت فكرة الحد الأدنى - لتدخل الدولة - على الرغم من إيمانها بمبادئ نظام السوق والمنافسة على أن لا يكون هناك مغالاة في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (حميدة، 2013: 34)، على أن لا يتجاوز دور الحكومة على تهيئة البيئة المناسبة لعمل النشاط الخاص عبر إزالة الاختلالات في الاقتصاد الناجمة عن التدخل الحكومي للحد من الزيادة في الانفاق العام والنمو المفرط في معدلات التضخم (زكي، 1986: 88)، وبذلك توجب انسحاب القطاع العام من بعض النشاطات التي يمكن أن تدار على أسس تجارية وتوسيع دور القطاع الخاص في العملية الانتاجية دون أن يعني ذلك بالضرورة فصل النشاطات التي يقوم بها القطاع العام عن تلك التي يقوم بها القطاع الخاص في كافة المجالات، مع ضرورة ترك السوق يعمل وحده ليصل الى التوازن المالي والاستقرار في الاقتصاد (سامويلسون وآخرون، 2006: 638). وبذلك أن المدرسة النيو كلاسيكية بما جاءت به من فرضيات أثبتت وجود مشاركة القطاعين العام والخاص في الاقتصاد وأن تكون هناك حرية اقتصادية وفق مبادئ الاقتصاد الحر للتخلص من الاحتكارات التي اودت بالاقتصاد الى ازيمات اقتصادية عجزت عنها السياستين المالية والنقدية (قندح، 2003: 38).

#### ثانياً: مؤشرات احتكارات القطاع العام

يمارس القطاع العام جوانب ذو طبيعة احتكارية من خلال سيطرته على مفاصل الاقتصاد التي يمكن ان تحقق كفاءة أفضل من خلال الاعتماد على مشاركة القطاع الخاص ذلك ان القطاع العام يمكن ان يتحكم بالأسعار والسوق والتصدير بغية تسيير دفة الاقتصاد مما تشكل عوائق تمنع الاقتصاد من السير نحو التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي، وتبرز أهم احتكارات القطاع العام في أهم المؤشرات الاقتصادية المدرجة في الجدول (1) الآتي (العلي، 2011: 21)، (محمود، 2017: 25):

الحكومية التي تمارس نشاطاً إنتاجياً وتمتلك الحكومة رأسمالها بالكامل (مسعود، 2001: 65). وفق التعاريف الوارد في اعلاه تبرز خصائص القطاع العام في الآتي:

- انه قطاع يضم المؤسسات التي تمتلك رأسمالها وتعمل على أسس تجارية.
- تقوم المنشآت بأداء نشاطات انتاجية وخدمية.
- تستهدف النفع العام في المجتمع.

وقد تناولت المدارس الفكرية الاقتصادية أهمية القطاع العام مع الاختلافات فيما جاءت به من نظريات اقتصادية، إذ منهم من اماط اللثام الى التوسع في نشاط القطاع والاخر حدد من نشاطه بعد بروز الاحتكارات غير المبررة، إذ حسب المدرسة الكلاسيكية ينحصر نشاط القطاع العام في الوظائف المتعلقة بتعلق ب (الامن، السيادة، العدالة) أي تحقيق الامن الداخلي والدفاع الخارجي وتطبيق سلطة القضاء (شهاب، 1988: 76)، وأن دور الحكومة يجب أن يكون محدوداً للغاية. كما يقررون أن التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي، يقضي على الحرية الاقتصادية، ويوقف عمل آلية جهاز الثمن في توجيه الكفاء للموارد الاقتصادية. ويثير أصحاب هذا الرأي الشك حول قدرة الحكومة على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. ويقررون أن الثقة في قدرة الحكومة التي ينادي بها البعض لا مبرر لها. ويدعون إلى دراسة واسعة وإلى جمع معلومات أكبر حول أنواع الأنشطة والوظائف التي يتوقع أن ينجح القطاع العام في إدارتها. ويبرز الكلاسيكيون آرائهم ببطء الإدارة الحكومية البيروقراطية، وصعوبة رقابة إدارة المؤسسات الحكومية الكبيرة، وعدم الكفاءة الناشئ عن سيطرة العوامل السياسية على إدارة المشروعات الحكومية، وصعوبة التعرف على مدى نجاح الإدارة الحكومية. وقد ذهبت بأبعد من ذلك حينما اعطت زمام الاقتصاد الى القطاع الخاص من خلال مبدأ الحرية الاقتصادية وفق الية عمل اقتصاد السوق الحر للوصول الى مستوى التشغيل الكامل خلال الاعتماد على المالية العامة، وعلى هذا فإذا كان الحكم على مدى نجاح الحكومة من خلال موازنتها بين النفقات العامة والايادات العامة فالباعث الأساس هو توازن الميزانية العامة على حساب الاهداف الأخرى (محمود: 2017: 30).

وقد جاءت المدرسة الكينزية لتعارض هذه الافكار إذ حثت على تدخل الدولة في مجالات متعددة بهدف الوصول الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإنعاش الاقتصاد من خلال الاعتماد على السياستين المالية والنقدية، ويقررون أن الاعتماد على قوى السوق وحدها لن يحقق أهداف النمو

#### الجدول (1) مؤشرات القطاع العام الاقتصادية ذات الأبعاد الاحتكارية

ت	المؤشرات	مهمة القطاع العام
1	مؤشر الملكية	حسب النظام الاقتصادي لكل دولة، إذ في ظل الدولة الاشتراكية يمتلك أو يسيطر القطاع على كل مؤسسات الإنتاج ووسائل الإنتاج المختلفة، أما في الدولة الرأسمالية فالقطاع الخاص يمتلك أكثر من نصف المؤسسات الإنتاجية ووسائل الإنتاج.
2	مؤشر الإنتاج	قطاع العام يمول وينتج سلعة اقتصادية بشكل كامل. وفوق ذلك فإنه ينتج ويشترى كل مكونات السلعة، وهو لا يتقاضى ثمناً مباشراً لهذه السلعة، بل يقوم بإشباع الحاجة الجماعية أو عامة ضمن الوظائف التقليدية للدولة.
3	مؤشر الاستثمار	يقوم القطاع العام بتنظيم وتوجيه وتنفيذ المشاريع الاستثمارية بشكل شبه كامل مع ازاحة القطاع الخاص لتحقيق اهداف مختلفة.

4	مؤشر التصدير	قطاع يهيمن على النشاط التصديري للقطاع العام، ويتحدد ذلك النشاط وفق الخطة المرسومة التي قد تتنافى مع توجهات الدولة داخل البلد.
---	--------------	---

## المحور الثاني: استعراض الجوانب الاحتكارية للقطاع العام في العراق

### أولاً: مؤشرات احتكارات القطاع العام في العراق

1. مؤشر الملكية: تُعد الملكية الخاصة من العوامل الرئيسية التي تشجع القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي، فكلما يكون للقطاع الخاص الحق في امتلاك وسائل الإنتاج كلما يكون دوره أكبر في النشاط الاقتصادي. وبما إن الدولة تملك أكثر

من 80% من الأراضي، التي تعد من أهم وسائل الإنتاج، كما وتهيمن على القطاع المصرفي بشكل كبير، بحكم مؤشرات عديدة أبرزها موجودات المصارف الحكومية المصارف التي تبلغ نسبة (64.4%) مقابل موجودات المصارف الخاصة التي تبلغ (35.6%) عام 2023 (النشرة الإحصائية السنوية 2023)، لذلك كان دور القطاع الخاص في العراق دوراً ضئيلاً. فضلاً عن امتلاكها للعديد من الشركات العاملة والمتوقفة التي ندرجها في الجدول الآتي:

الجدول (1) عدد الشركات العاملة المملوكة للدولة مع تصنيفها في العراق لغاية 2022

ت	الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة	العدد	الشركات الربحية	الشركات الخاسرة
1	وزارة الموارد المائية	3	صفر	3
2	وزارة الاعمار والإسكان والبلديات العامة	8	4	4
3	وزارة النقل	9	5	3
4	وزارة الاتصالات	3	1	2 لم يتبين موقفها
5	وزارة الصناعة والمعادن	28	صفر	28
6	هيئة التصنيع الحربي	2	صفر	2
7	وزارة الكهرباء	15	5	10
8	وزارة النفط	19	17	2
9	وزارة الزراعة	3	1	2
10	وزارة التجارة	7	5	2
11	وزارة المالية	10	9	1
12	وزارة الصحة	1	1	لا يوجد
13	وزارة الثقافة	3	2	1
14	وزارة التربية	1	لا يوجد	1
15	امانة بغداد	2	1	1
16	وزارة الشباب والرياضة	1	لم يتحدد الموقف	صفر
<b>عدد الشركات الربحية والخاسرة</b>		<b>115</b>	<b>51</b>	<b>60</b>

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، هيئة الرقابة المالية الاتحادي/ دائرة الشؤون الفنية والدراسات، بيانات غير منشورة.

أجل ان تتم خطة الهيكلية بصورة صحيحة والتخلص من احتكار القطاع العام وسيطرته التامة على الاقتصاد مع العمل باقتصاد السوق.

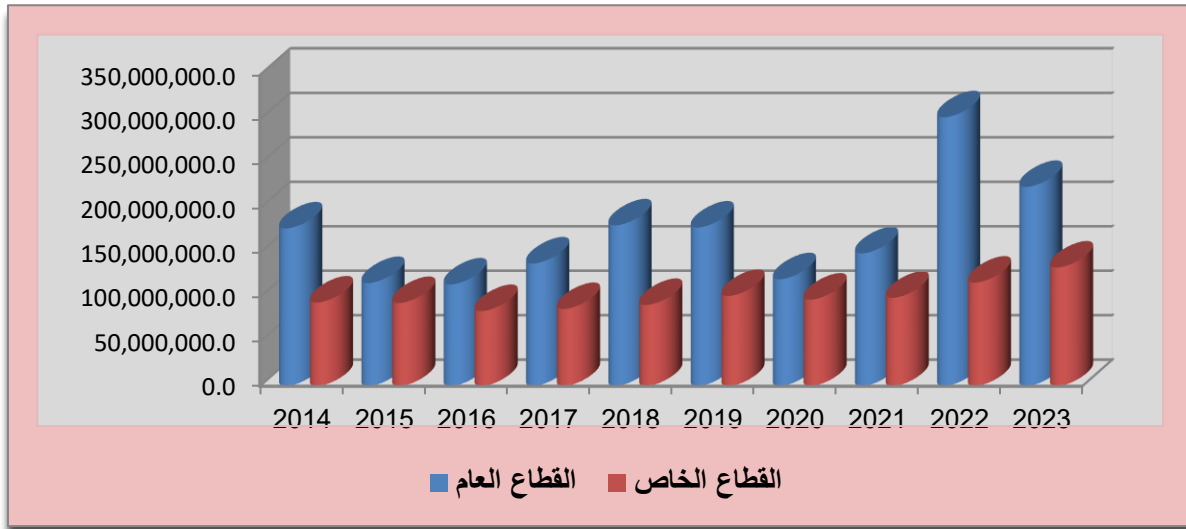
2. مؤشر الإنتاج: يعد مؤشر الإنتاج من المؤشرات المهمة في الاقتصاد التي تحدد قيمة ما منتج من الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد، وتشير احتكارات القطاع العام الى انه القطاع الرئيس المهيمن على بقية النشاطات الاقتصادية ضمن الاقتصاد الوطني في مرحلة من مراحل تطوره" (عليه، 1985: 330). ومن أجل بيان مدى هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص لابد من الاعتماد على الأهمية النسبية لمساهمة كل منهما في الناتج المحلي الإجمالي كما مدرج في الجدول الآتي:

نلاحظ من الجدول (1) أن عدد الشركات العامة المملوكة للدولة تبلغ (115) شركة، من ضمنها (60) شركة خاسرة فيما عدا ذلك فهي شركات رابحة التي تبلغ (51) واغلبها تعود لوزارة النفط، وتمثل غالبية الشركات الخاسرة شركات غير مجدية اقتصادياً إذ انها تستفيد من الدعم الحكومي من الخزينة العامة لتمويل رواتب واجور موظفيها فضلاً عن تمويل النفقات التشغيلية الاخرى ولا تحقق قيمة مضافة مع وجود فائض في العمالة، وبذلك ان الاستمرار في الدعم الحكومي في ظل بيئة يكتنفها الجمود وضعف الحافز على المنافسة على الرغم خطة اعادة الهيكلية يعني استمرار العبء المالي الذي ينقل الخزينة وتعطيل مقدرة الدولة على الانتاج واحداث التنمية الاقتصادية، مما يتطلب التدخل السريع لإعادة احياء الشركات المتأرجحة من

الجدول (2) الأهمية النسبية للقطاعات العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2014-2023) / مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مع النفط)	القطاع العام	القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع العام (%)	نسبة مساهمة القطاع الخاص (%)
2014	267,262,787.8	177,340,245.5	93,994,298.6	66.4	35.2
2015	196,203,013.3	115,933,234.1	93,464,999.2	59.1	47.6
2016	198,774,369.4	114,328,171.7	84,446,197.7	57.5	42.5
2017	224,636,323.2	137,919,843.3	86,716,479.9	61.4	38.6
2018	272,083,889.0	180,786,268.6	91,297,620.4	66.4	33.6
2019	279,757,642.6	178,342,758.4	101,414,884.2	63.7	36.3
2020	217,413,594.1	120,179,087.5	97,234,506.6	55.3	44.7
2021	301,152,800.0	149,260,923	99,324,695.4	49.6	33.0
2022	645.7,729,418	456.2,344,302	189.5,385,116	72.2	27.8
2023	356,378,608.4	224,014,590.6	133,364,017.8	62.9	37.4
متوسط المدة				61.5	37.7

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية السنوية، احصائيات متفرقة.



الشكل (1) نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي في العراق

الاقتصادية غير المنظمة، الفساد المالي والإداري، البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، الإغراق السلعي، ضعف التمويل المصرفي) التي أزاحت القطاع الخاص على إدارة دفة الاقتصاد وبقاء القطاع العام يهيمن ويستحوذ على مصادر الناتج المحلي الإجمالي المدرة للدخل، مما يعني صعوبة التحول البنوي واحداث نمو اقتصادي حقيقي داخل البلد.

3. مؤشر الاستثمار: تختلف أهمية المؤشرات الاقتصادية للقطاع العام حسب درجة تأثيرها في مجمل عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية، ويعد مؤشر تكوين راس المال الثابت ذا أهمية كبيرة بوصفه يشكل عاملاً فعالاً في عملية تحديد مدى مساهمة القطاع العام معدل النمو في الدخل القومي، الذي ندرجه في الجدول الآتي:

نلاحظ من الجدول (2) والشكل الملحق به المساهمة النسبية للقطاعات العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصاد العراقي، إذ تفوق مساهمة القطاع العام بشكل كبير مساهمة القطاع الخاص في الناتج، إذ بلغت مساهمة القطاع العام كمتوسط مدة نسبة (61.5%) فيما بلغت مساهمة القطاع الخاص كمتوسط مدة نسبة (37.7%)، وهذا يعود ولوج القطاع العام في أنشطة انتاجية متعددة يسهم نشاط النفط فيها بالجزء الأكبر نتيجة الريعية الاقتصادية، فيما تكون مشاركة القطاع الخاص محدودة في أنشطة الإنتاج نتيجة ضعف مشاركته في النشاط الاقتصادي تكاد تنحصر هذه الأنشطة في العقارات والتأمين والمال وأن التراجع الكبير في أداء القطاع الخاص يعود سبب ذلك الى التهاك في المؤسسات الانتاجية نتيجة التدهور الأمني، مع وجود بيئة غير محفزة للمنافسة الانتاجية من ضمنها (السياسات

الجدول (3) الأهمية النسبية للقطاعات العام والخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2014-2023) / مليون دينار

السنة	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	القطاع العام	القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع العام (%)	نسبة مساهمة القطاع الخاص (%)
2014	196,479,637	164,942,288	31,537,351	83.9	16.1
2015	227,763,978	183,616,243	44,147,736	80.6	19.4
2016	235,673,444	184,168,283	51,505,161	78.1	21.9
2017	244,397,643	183,645,918	60,751,725	75.1	24.9
2018	255,256,948	190,371,250	64,885,698	74.6	25.4
2019	281,097,511	210,300,685	70,796,826	84.8	25.2
2020	268,177,230	213,256,249	67,841,262	79.5	25.3
2021	274,637,371	211,778,467	62,858,904	77.1	22.9
2022	271,407,301	212,517,358	58,889,943	78.3	21.7
*2023	273,022,336	212,147,912	60,874,423	77.7	22.3
متوسط المدة					
				79.0	22.5

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سلسلة صافي التراكم الرأسمالي للسنوات 1995-2019 \* عام 2023 تقديري لعدد صدور البيانات لغاية الان.

السياسات الاقتصادية، تردي البنية التحتية، سوء الوضع الأمني، تعدد الإجراءات وأتساع الروتين والبيروقراطية، ضعف تنفيذ القوانين، الفساد المالي والإداري، وسوء الإدارة والممارسات التجارية المتخلفة... وغيرها، الذي أسهم في عزوف القطاع الخاص عن المشاركة الفاعلة في الاستثمار قياساً بقدرة الحكومة على تحمل عبء تكلفة الفرصة البديلة التي تكتنف عملية الاستثمار.

4. مؤشر الصادرات: ان قيام القطاع العام بمهمة التصدير هو مرهون بمدى ما متوفر من موارد طبيعية ومدى مساهمته في العملية الإنتاجية ويخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية، وبشكل عام ان استمرار القطاع العام بالدخول المساهم الأكبر في العملية التصديرية يعني الاعتماد شبه الكامل بسبب الريعية يؤشر ضعف مرونة الجهاز الانتاجي مع تراجع الاستثمار، ويبين الجدول ادناه السيطرة شبه الكاملة على عملية التصدير التي تكمن في النفط الخام ومنتجاته نتيجة ضعف الصادرات السلعية في العراق كالاتي:

يظهر لنا الجدول (3) أقيام إجمالي تكوين رأس المال الثابت إذ نلاحظ أن هناك اتساع في مساهمة القطاع العام في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بمعدل نسبي (79%)، فيما بلغت مساهمة القطاع الخاص معدل نسبي (22.5%) خلال مدة البحث، وهذا ما جعل القطاع الحكومي يهيمن على العملية الاستثمارية بسبب قدرة الدولة على تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية لاسيما الخدمية وإن تلك الزيادات في تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام لا تمثل زيادات حقيقية أي خلق طاقات إنتاجية جديدة بقدر ما تمثل في جانب كبير منها اعادة اصلاح المتهالك والمندثر من الموجودات الثابتة، كما ان ذلك يبين في جانب واسع ضعف المنافسة للقطاع الخاص جراء عدم توفر البيئة الاستثمارية المشجعة والمحفزة لعمله التي تدرج تحت عدم إقدام القطاع الخاص على الاستثمار الا في مجالات محدودة أغلبها تجارية، وهروب الأموال الى الخارج، وتوجه أغلب رؤوس أموال القطاع الخاص الى الأعمال التجارية القصيرة الاجل والسريعة الاسترداد خوفاً من انخفاض قيمة العملة، نقص التمويل والسيولة وصعوبة الحصول على الائتمان، تعارض

الجدول (4) نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الصادرات النفطية وغير النفطية عدا السلعية في العراق للمدة (2014-2023) مليون دينار

السنة	الصادرات النفطية وغير النفطية	القطاع العام	القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع العام (%)	نسبة مساهمة القطاع الخاص (%)
2014	97,708,351	7,499,754	208,597	99.9	0.1
2015	59,675,712	9,623,197	52,515	99.8	0.2
2016	48,706,910	8,571,926	134,984	99.9	0.1
2017	67,893,283	7,842,016	51,267	99.7	0.3
2018	101,524,817	01,413,236	111,581	99.9	0.1
2019	95,859,727	95,797,554	62,173	99.9	0.1
2020	66,834,447	6,792,776	41,671	99.9	0.1
2021	105,595,815	05,567,250	28,565	99.9	0.1

0.0	100.0	35,380	6,599,800	86,635,180	2022
0.0	100.0	623,480	27,713,300	128,336,780	2023
0.1	99.9	متوسط المدة			

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سلسلة نشرات.

الشركات العامة، 2021 : 45)، الا ان المشروع واجه معوقات تنظيمية وفنية ابرزها ( وجود معارضة شديدة لغالبية الشركات العامة الممولة ذاتياً كون عملية الهيكلة تتطلب ترشيد النفقات التشغيلية من ضمنها الدعم الحكومي، والأجور مما يعني التخلص من البطالة المقنعة وتسريح العمالة الفائضة، عدم التعاون الكامل من قبل الوزارات والهيئات الحكومية المالكة لتلك الشركات في تقديم بيانات مالية دقيقة حول الحسابات المالية الختامية للتصنيف تلك الشركات، عدم وجود تعاون فني بين إدارة المشروع والجهات الساندة للمشروع، صعوبة تقييم أصول الشركات العامة ومستوى اداءها لافتقار أغلبها الى سجلات لسنوات سابقة، مما أدى الى صعوبة تقديم بيانات عن تحليل التكلفة وحساب الأرباح والخسائر والتدفق المالي لعدة سنوات، ثم يليها حساب صافي القيمة الحالية للشركات التي قد تظهر انحراف عن القيمة الحقيقية عن القيمة السوقية نتيجة تقلبات أسعار الصرف واختلاف أسعار مستلزمات المواد الخام والمنتجات النهائية بين الفترة السابقة والحالية كما ان هناك صعوبة في معالجة الترهل الوظيفي في الشركات العامة وإيجاد بدائل للعمالة الفائضة مع تطبيق خطة انتقالية تتعلق ببيع وشراء السلع والخدمات التي تقدمها الشركات العامة.....).

وفي خضم المساعي الحكومية الحثيثة لتطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي تمخضت عنها صدور قرارات لمجلس الوزراء العراقي/ لجنة اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة الاول قرار رقم (1) لسنة 2024 الذي صنف الشركات الى ثلاث فئات حسب نشاطها الاولى النشاطات المدرة للدخل والثانية النشاطات الحرجة والثالثة النشاطات غير المصنفة ضمن الفئتين يتم رفع الامتيازات والدعم الممنوحين لها ويمكن ان تستمر بالتنافس في السوق على اسس تجارية بدون امتيازات ويبقى الخاسر منها بما يضمن القيمة الحقيقية لأصولها وكذلك صدور قرار رقم (24600) في 13 آب 2024 المتضمن إلزام وزارة النفط بتحويل إيرادات مبيعات الشركات المملوكة لها مباشرة الى وزارة المالية وتعديل حصة الخزينة العامة من (45%) الى (75%) من صافي أرباح الشركات العامة بعد خصم نفقاتها المالية استناداً الى المادة (11/ خامساً) من قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 المعدل، وصدور قرار مجلس الوزراء المنعقد في 2025/7/22 بالموافقة على تطبيق الوزارات وديوان الرقابة المالية الاتحادي أحكام المادة (14) من قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 المعدل بشأن تصفية شركات القطاع العام الخاسرة واعتماد الأسس الاقتصادية السليمة في تقييمها وادارتها وعدم مستحقات العاملين في الشركات العامة.

ان القرارين الانفيين أعلاه وان تعزز ذلك بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (486) لسنة 2025 الخاص بإلغاء الفقرة (15/ج) الخاصة بتحويل إيرادات المبيعات المحلية للمنتجات

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القطاع العام هو القطاع المسيطر على العملية التصديرية بصادراته للنفط الخام والمنتجات النفطية الاخرى تبلغ كمتوسط للمدة نسبة (99.9%) مقابل شحة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص وذلك لان النفط الخام هو سلعة استخراجية ذات بعد إستراتيجي تعطي اولوية انتاجها وتصديرها للحكومة ولكن الاعتماد شبه الكامل على النفط كمورد رئيسي للدخل يشكل خطورة بسبب الريعية وارتباط هذا المورد بالأسواق العالمية وما يجري من تقلبات بين الحين والآخر، ان استمرار الاقتصاد العراقي بإزاحة دور القطاع الخاص في الصادرات التي ترفد الدخل القومي من شأنه ان يسهم في تزايد تدخل الحكومة وسيطرتها على الانتاج والتصدير والتحكم بأهم بالنشاطات الحيوية للاقتصاد.

مما تقدم تبين المؤشرات المذكورة أنفاً استحوذ القطاع العام على مفاصل الاقتصاد يعني وقوع الاقتصاد في عنق الزجاجة ذلك لان التدخل الحكومي يجب ان يكون في حدود التوجيه والتنظيم وأن عدم وجود حافز للربحية والمنافسة ستقود الى الركب المجاني للأفراد من جهة وتآكل مدخلات التنمية الاقتصادية في البلاد.

### المحور الثالث: اليات الحد من احتكارات القطاع العام

#### في العراق

#### أولاً: اصلاح القطاع العام

قامت الحكومة العراقية بعد عام 2003 بالشروع بعملية لتحول الى اقتصاد السوق وتبني وصفات صندوق النقد الدولي التي تضمن حزمة إصلاحات اقتصادية ابرزها اصلاح القطاع العام والذي تضمن جانبين الأول ترشيد الانفاق العام من خلال تخفيض الأجور والرواتب من خلال تقليل العاملين في القطاع العام والثاني إعادة هيكلة شركات القطاع العام إذ لم الجانب الأول لم يتحقق كما مخطط له بسبب تزايد اعداد العاملين وما ترتب عليه من زيادة الأجور والرواتب بسبب ضيق فرص العمل الناتج عن إزاحة القطاع الخاص عن المشاركة في النشاط الاقتصادي التي تسمح في اتساع سوق العمل. أما إعادة هيكلة الشركات العامة والتي عملت عليها الحكومة منذ عام 2008 - بتشكيل لجنة من مجلس الوزراء للعمل على ذلك وتم دراسة واقع الشركات المملوكة للدولة، تبعها قيام الحكومة (خلية الطوارئ للإصلاح المالي) عام 2020 وفق توجهاتها وسياستها المرحلية ضمن برنامجها الحكومي الى حزمة إصلاحات ومن ضمنها اصلاح القطاع العام وتحديد مجالاته وفق أهداف الدولة وعملية البناء المؤسسي فتضمن مشروع هيكلة الشركات العامة ضمن مشاريع الورقة البيضاء لغرض تصنيف الشركات المملوكة للدولة وفق أسس محاسبية الى (ناجحة، متعثرة، وفاشلة) على ان يتم خصخصة الشركات الخاسرة في وقت لاحق (تقرير اداء

أبرز المنابع لاحتكار القلة في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم وجود منافسة أمام السلع والبضائع المستوردة من الخارج ويمكن تسليط الضوء من خلال الجدول (5) الخاص بالحساب الفعلي للميزانية العامة الذي يبين العجز أو الفائض لثمان شركات مملوكة للدولة تعود للوزارات المتمثلة في الآتي:

- وزارة النفط/ الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية.
- وزارة الزراعة/ الشركة العامة للتجهيزات الزراعية.
- وزارة الصحة/ البيئة / الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية.
- وزارة التجارة وتشمل (الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، الشركة العامة لتجارة الحبوب، الشركة العامة للأسواق المركزية، الشركة العامة لتجارة المواد الانشائية، الشركة العامة لتجارة السيارات).

النفطية لحساب وزارة المالية مباشرة. مع توصية المجلس الوزاري للاقتصاد رقم (24220 ق) بالإبقاء على مساهمة الدولة بشركات القطاع المختلط وعدم بيع حصته لما ينبع عن البيع خسارة كون القيمة الحقيقية لهذه الشركات أعلى من قيمتها ورأس مالها الحالي، وهذا القرار حدد من خلاله احقية الشركات العامة في البقاء ليمثل خطوة تنظيمية لتعزيز الاستقلالية المالية للشركات العامة الممولة ذاتياً وجعلها تعمل وفق أسس تجارية على مبادئ المنافسة أو قد يضعها في دائرة حرجة نتيجة لما يرافق ذلك انخفاض رأس المتاح للشركات وقدرتها على الاستثمار والمنافسة وبما يعزز التوسع والتطوير وتقديم جودة الخدمات وعلى المدى البعيد تحويل الشركات المملوكة للدولة من شركات رابحة الى شركات خاسرة.

#### ثانياً: اليات الحد من احتكارات القطاع العام

يمارس القطاع العام احتكاراً في السيطرة شبه الكاملة على النشاط التجاري، وان الشركات العامة المملوكة للدولة تمثل

الجدول (5) العجز / الفائض للنشاط التجاري لبعض الشركات العامة في العراق للفترة (2015-2023) \*

السنة	النفط	الزراعة	الصحة والبيئة	التجارة	الإجمالي
2015	6,023,432	89,212	43,769	4,042,470	10,198,882
2016	7,731,656	69,121	423,736	2,249,992	11,131,885
2017	7,318,277	168,511	-5,068	34,457	8,587,985
2018	11,279,979	428,911	-3,577	3,880,091	15,585,313
2019	13,849,878	291,386	-3,405	4,623,904	17,761,762
2020	8,627,209	218,930	72,960	9,661,536	10,580,636
2021	10,285,504	177,865	110,263	2,226,832	12,800,464
2022	14,249,192	216,299	108,148	11,971,555	26,545,195
2023	11,522,758	36,663	124,064	6,340,717	18,044,203

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظام المعلومات الجغرافية، سلسلة نشرات مختلفة.

\* عدم تقديم بيانات عام 2014 بسبب وجود مناطق خارج سيطرة الدولة عن إرهاب داعش.

ومما لا شك فيه أن هذه الشركات تلعب دوراً رئيسياً في احتكار القلة وممارسة المنافسة الاحتكارية نتيجة قيام بعض الشركات المنتجة بالتحكم في الإنتاج أو الأسعار، والنتائج عن قيام بعض الشركات ببيع منتجاتها بأسعار أقل من سعر التكلفة لأسباب اجتماعية مما أدى الى خسارتها وعدم الكفاءة التامة لعمل السوق في البلد.

ويهدف الحد من الاحتكار في القطاع العام لاسيما في الشركات العامة ببرز اجراءات للحد من احتكارات القطاع العام الاول قريب المدى يتمثل في تنشيط مؤسسات القطاع العام والمشاركة مع القطاع الخاص والثاني هو الخطوة البعيدة المدى من أجل تحديد نشاط القطاع العام من خلال خصصته من أجل التخلص من الاحتكارات ذات الأثر السلبي بالاقتصاد. ويتلخص الفرق بين هذين الإجراءيين في الجدول الآتي:

نلاحظ من الجدول (5) ان الشركات العامة الوارد ذكرها في أعلاه حققت فوائض مالية من نشاطها التجاري الخاص بالإنتاج والتوزيع لجميع الأعوام كما مبين في الملحق (1/ الجدول 1) عدا الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية التي حققت عجز في المدة (2019-2017) بالرغم من محدودية الإنتاج لأسباب هيكلية وإدارية وتعود الأسباب التنظيمية الى انخفاض الاستثمارات نتيجة تهالك الآلات والمعدات مع اتساع الاندثار، مما أدى الى ارتفاع تكاليف الإنتاج، كما أن الحماية التي تقدمها الدولة اسهمت في ضعف حافز المنافسة على تحسين جودة منتجاتها أو خفض تكاليفها واعتماد الدولة على المستورد الاجنبي وان الدعم المباشر أدى الى ارتفاع الكلفة الاقتصادية التي تتحملها الدولة جراء تمويلها واثقال كاهل الموازنة العامة.

الجدول (6) الفرق بين أسلوب الخصخصة واسلوب المشاركة بين القطاعين العام والخاص (P.P.P)

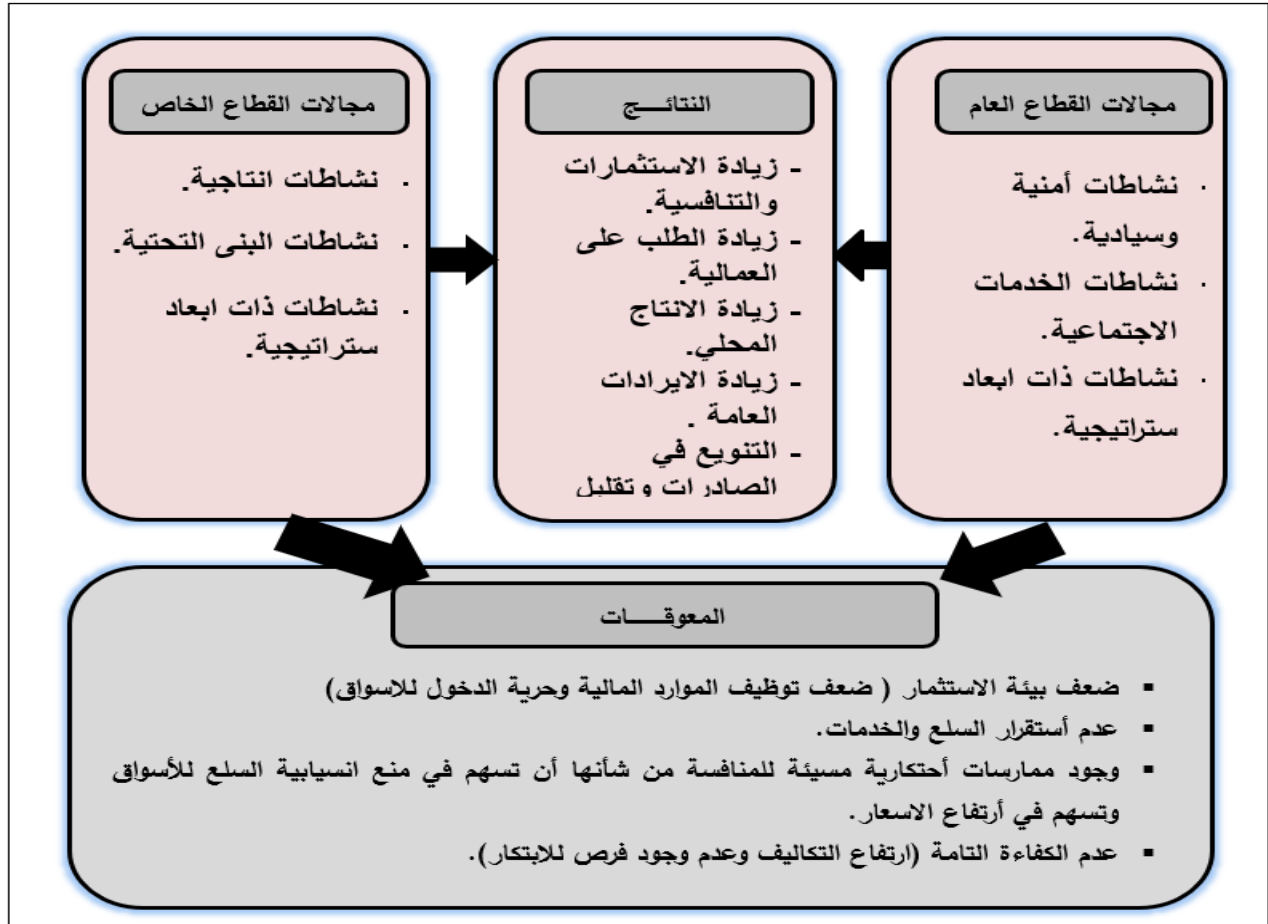
المفردات	الخصخصة	المشاركة بين القطاعين العام والخاص
الاجراء	البيع بالكامل للقطاع الخاص) الهدف منه تقليص الدور الاقتصادي للدولة وتخفيف العبء عليها. وينطبق ذلك على مشاريع البنى التحتية والخدماتية.	عرضها للاستثمار المحلي والاجنبي وفق أسلوب الشراكة بالإدارة أو الملكية. وينطبق ذلك على المشاريع الاستراتيجية مثل المشاريع النفطية والاتصالات.

الاسباب	تعمل الدول المتبعة لنظام آليات اقتصاد السوق الحر من تقدم اقتصادي اتضح بأن آليات السوق تعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد وتعظيم الرفاهية الاقتصادية بالمجتمع اعتماداً على موارده المتاحة، بالتالي فقد تزايد الاتجاه نحو مشاركة القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي ليصبح مشاركاً في المنافع العامة التي كانت حكراً على القطاع العام لعقود طويلة من الزمن.
الملكية	تنقل الملكية بشكل كامل أو جزئي الى القطاع الخاص.
الهدف التنافسي	تحقق الخصخصة تنافسية عالية لما تؤول اليه من تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة الانتاجية في القطاعات التي تسيطر عليها الدولة وذلك من خلال إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لقيادة المنافسة بما يصب في مصلحة المستهلك ويسهم في النمو الاقتصادي.
الحد من الاحتكار	تتحول الملكية من القطاع الخاص فان القطاع العام جهة تنظيمية رقابية والقطاع الخاص يزاول نشاطه بشكل كامل، مما يؤدي الى بروز الاحتكار بشكل او بأخر.
المخاطر	تنتقل معظم المخاطر (التشغيلية، المالية، السوقية) الى القطاع الخاص.
المدة الزمنية	بما ان التحول سيكون كامل فانه يحتاج الى مدة تبدأ منذ عام 2030
	ظهرت في فترة الثمانينات بعد تستند الشراكة بين القطاعين العام والخاص على ترتيبات تعاقدية بين واحد أو أكثر من الجهات الحكومية لتشمل المدى المتوسط الى الامد الطويل، وإحدى شركات القطاع الخاص في مشروعات معينة، يتم بمقتضاها قيام الشريك الخاص بإمداد الحكومة بالأصول والخدمات، التي تقدم تقليدياً بصورة مباشرة.
	ان الملكية تبقى بيد الحكومة، وقد تنتقل للملكية الخاصة لفترة زمنية محدودة (BOT).
	تحسين تقديم الخدمات عبر الاستفادة من كفاءة القطاع الخاص وخبراته وتقنياته، وتحقيق قيمة أفضل للإنفاق العام من خلال تقاسم المخاطر وتوفير مصادر تمويل جديدة.
	بما ان الحكومة تبقى لها سلطة الرقابة والاشراف على معايير الخدمة والأسعار فان الاحتكار سيكون ضئيل
	توزيع المخاطر بين الطرفين حسب قدرة كل طرف على ادارتها (مخاطر البناء على الخاص، مخاطر الطلب أحياناً على العام).
	بما انها تعاقدية لفترة محدودة فان الوقت المقترح من عام 2026 حتى عام 2030.

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- الحاجي، محمد عمر (2007)، الخصخصة مالها وما عليها، ط1، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص226- 227.
- القهيوي والوادي، ليث عبد الله، بلال محمود (2012)، التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص135.

- يقوم القطاع العام بتوفير البنية الأساسية الاجتماعية والمادية المتعلقة بالتعليم والصحة، وحماية البيئة. وهي ميادين من الشائع أن يفشل السوق في توفيرها.
- أما الميادين الأخرى، فالدوافع الداعية لولوج القطاع العام فيها دوافع ضعيفة وذلك لأسباب اقتصادية إذ أن نفقات تدخل الحكومة قد تفوق منافعها. فعلى سبيل المثال لا يستطيع القطاع العام ان يقوم بدور رئيس في أنشطة الزراعة والصناعة والتجارة، وكثير من الخدمات.
- لا بد من احتفاظ الدولة ببعض النشاطات أو القطاعات لأسباب سياسية ينظر لها من منظور السيادة أحياناً أو من أجل عدم ترك المجال لمنافستها من قبل صناعات أجنبية، فالكثير من الدول تحتفظ بنشاط النفط والكهرباء بيد الدولة او تشاركه مع القطاع الخاص.
- ويتم توضيح ذلك من خلال الشكل (2) الذي يبين المجالات التي يمكن ان يخصص فيها كل من القطاع العام والخاص وتتم المشاركة في المجالات التي تتطلب ذلك.
- تأسيساً على ذلك، ان تطبيق خطة اصلاحية للقطاع العام بالأسلوبين اعلاه تتطلب التفرقة بين دور الحكومة في الحياة الاقتصادية واختصاصات القطاع العام. فتعظيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية لا يتأتى بالضرورة من خلال وجود قطاع عام مهيم أو من خلال تخطيط مركزي فحسب، فوجود قطاع خاص لا يتنافى مع وجود تخطيط فاعل في إدارة الموارد، إذا ما اقترن ذلك بسياسات حكومية قوية تمارس سيادتها وسلطاتها الرقابية وتوجيه الاقتصاد مع تهيئة بيئة تنافسية للمؤسسات والشركات العامة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وفي الوقت ذاته تنفيذ المهام والسياسات العامة المنوطة بها أصلاً والتي يجب أن توجه نحو تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي. عليه يمكن استعراض أهم اختصاصات القطاعين العام والخاص للأنشطة الاقتصادية في الآتي:
- القطاع العام مسؤول عن ميادين أساسية معينة، إذ ان مهمة الحكومة الخاصة بتوفير السيادة والعدالة تشمل انشطته في اداء الوظائف التقليدية الدفاع، الأمن، والقضاء.



الشكل (2) مجالات القطاعين العام والخاص لتعزيز المنافسة ومنع الاحتكار

يعود لأسباب من ضمنها ضعف الحوافز الاستثمارية وشحة التمويل وتأثير الترددي الأمني... وغيرها.

#### ثانياً: التوصيات

1. ضرورة التخصيص وتحديد مجالات القطاع العام المختلفة في الاقتصاد، إذ لا بد ان يمارس القطاع العام بالإضافة الى توجيهه والإشراف على الاقتصاد مجالات الامن والسيادة والمشاريع الاستراتيجية التي تقود الى الرفاه الاقتصادي.
2. يتعين وضع حد فاصل بين التدخل الحكومي ومسؤولية القطاع الخاص، لان استمرار استحواذ القطاع العام على الأنشطة قد يحدث تشوهاً كبيراً في قوى السوق لاسيما حين تقرر الدولة مستوى الأسعار ومعدلات الإنتاج وحجم الصادرات، مع تجريد الاقتصاد العراقي من ملامحه التنموية التي يفرضها مورده الريعي وصعوبة الانتقال الى الاقتصاد الإنتاجي وتعزيز التحول الى اقتصاد السوق.
3. حث الجهات الحكومية التي تبنت خطة العمل الاصلاحية المتمثلة على الاستمرار بإعادة هيكلة الشركات العامة المملوكة للدولة من أجل تخفيض تكاليف التشغيل الضخمة وتخفيض نفقات الدعم الحكومي مما يؤدي الى تخفيض العبء المالي على موازنة الدولة.
4. إتباع أسلوب علمي محدد هو المدخل الموضوعي لتوصيف الكيفية التي من خلالها يتم التحول الاقتصادي من بنية

#### الاستنتاجات والتوصيات أولاً: الاستنتاجات

1. مازال القطاع العام هو المهيمن على مفاصل الاقتصاد وذلك حسب ما أظهرته المؤشرات الاقتصادية، إذ انه ذو ملكية كبيرة تسيطر على الاستثمار والإنتاج والتصدير مما أدى الى تراجع الاقتصاد العراقي.
2. تهالك مؤسسات القطاع العام في العراق، إذ انها لا تلبى الهدف من إنشائها، إذ لا يوجد لديها دور واضح في تحقيق الخطط التنموية للبلد، إضافة إلى الأعباء المالية الواضحة التي تركتها على الموازنة العامة الاتحادية، إذ إن العدد الأكبر من تلك المؤسسات متلكئة وتعتمد على الموازنة العامة في دفع رواتب العاملين فيها، وإن العديد يمكن تخصيصها.
3. يتبع القطاع العام اساليب احتكارية بصورة غير مباشرة تتمثل في السيطرة على الأنشطة المختلفة للمرافق العامة والخدمات الأساسية مما أدى الى اتساع البيروقراطية، وقلة الكفاءة، وضعف الابتكار والتطوير.
4. أظهرت المؤشرات العامة غلبة القطاع العام في العملية الإنتاجية والتصديرية وضعف دور القطاع الخاص وذلك

- Organization for Statistics and Information Technology. Republic of Iraq.
6. Ministry of Planning. (2021). *Report on the performance of public and mixed companies in Iraq (First report)*. Directorate of Economic and Financial Policies. Republic of Iraq.
  7. Federal Board of Supreme Audit. (n.d.). *Unpublished data*. Republic of Iraq.
  8. Al-Haji, Muhammad Omar. (2007). *Al-khaskhasa: laha wa 'alayha* (1st ed.). Damascus: Dar Al-Maktabi for Printing, Publishing and Distribution.
  9. Hamida, Mukhtar. (2013). *Al-khaskhasa 'an tariq al-aswaq al-maliyya*. Beirut: Hassan Al-Asriya Library.
  10. Emergency Cell for Financial Reform. (2020). *Final report: The White Paper*.
  11. Samuelson, Paul A., Nordhaus, William D., & Mandel, Michael J. (2006). *Economics* (2nd ed., H. Abdullah, Trans.). Amman: Al-Ahliya for Publishing and Distribution.
  12. Shihab, Magdy Mahmoud. (1988). *Al-iqtisad al-mali*. Alexandria: Al-Dar Al-Jami'iyya.
  13. Abdel Mawla, Al-Sayyid. (1975). *Al-maliyya al-'amma*. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
  14. Al-Ali, Adel. (2011). *Al-maliyya al-'amma wa al-qanun al-mali wa al-daribi* (Vol. 1, 2nd ed.). Amman: Dar Athra for Publishing and Distribution.
  15. Alia, Muhammad Bashir. (1985). *Al-qamus al-iqtisadi* (1st ed.). Beirut: Arab Institution for Studies and Publishing.
  16. Council of Ministers. (2015). *Restructuring of public companies: Current situation and reform vision*. Public Companies Restructuring Team.
  17. Zaki, Ramzi. (1986). *Al-tadakhum al-mustawrad: Dirasa fi athar al-tadakhum fi al-bilad al-ra'smaliyya 'ala al-bilad al-'arabiyya*. Cairo: Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi.
  18. Republic of Iraq. (1997). *Public Companies Law No. 22 of 1997* (as amended). Published in Al-Waqa'i' Al-Iraqiya, No. 3685, September 6, 1997.

تهيمن فيها القطاع العام الى القطاع الخاص، وتعد المشاركة بين القطاعين العام والخاص هي الخيار الاستراتيجي من أجل تخصيص مهمة كل قطاع وتحسين كفاءة تقديم الخدمات وجودتها وتخفيض التكاليف مع الاستعانة بالخبرة التي تتحمل جزء من المخاطر، ثم استدامة المشاريع على المدى البعيد.

5. ضرورة قيام لجنة اعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة بالتعاون مع الجهات المعنية بخطة عامة تتضمن اخضاع الشركات الراجعة الى الهندرة الادارية معالجة الترهل الوظيفي واعادة تحديث الهياكل التنظيمية لتلك الشركات لتتوافق مع عمل تلك الوحدات الاقتصادية والمعايير التجارية، فضلا عن خصخصة الشركات المملوكة للدولة التي تظهر بعد الدراسة المستفيضة خسارة لأخر خمس سنوات عن طريق منح القطاع الخاص امتيازات وحقوق خاصة تتمثل في (شروط مالية مبسرة أو تخفيض سعر البيع أو امتيازات ضريبية أو كمركية).

#### توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

#### تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

#### موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

#### شكر وتقدير:

لا أحد.

#### References:

1. Central Bank of Iraq. (n.d.). *Annual statistical bulletin* (various issues). Directorate of Statistics and Research. Republic of Iraq.
2. Federal Board of Supreme Audit. (2022, February 28). *Official letter No. 2/1/4503 addressed to the Ministry of Finance / Economic Directorate*. Republic of Iraq.
3. Ministry of Planning. (n.d.). *Annual statistical collection* (various statistics). Central Statistical Organization, Directorate of National Accounts. Republic of Iraq.
4. Ministry of Planning. (n.d.). *Net capital accumulation series (1995–2019)*. Central Statistical Organization. Republic of Iraq.
5. Ministry of Planning. (n.d.). *Statistical publications series* (various issues). Central

- ed.). Amman: Dar Al-Hamed for Publishing and Distribution.
23. Al-Kawaz, Ahmed. (2008). *Bi'at mumarasat anshitat al-a'mal wa dawr al-qita' al-khass*. Kuwait: Arab Planning Institute (Expert Meetings Series).
24. Mahmoud, Mahmoud Hamed. (2017). *Iqtisadiyat al-maliyya al-'amma* (1st ed.). Cairo: Dar Hameethra for Publishing and Distribution.
25. Masoud, Majid. (2001). *Dalil al-mustalahat al-tanmawiyya* (1st ed.). Damascus: Dar Al-Mada for Culture and Publishing.
19. Council of Ministers. (2004, August 13). *Decision No. 24600 on amending the treasury's share of public companies' profits*.
20. Council of Ministers. (2025). *Decision No. 486*.
21. Qandah, Adli Shahada. (2003). *Al-takhassiya: ahdath nam-dlij al-tanmiyya al-iqtisadiyya – taqyeem li-tajrubat al-urdun 1986–2003* (1st ed.). Amman: Dar Majdalawi for Publishing and Distribution.
22. Al-Qahawi, Laith Abdullah, & Al-Wadi, Bilal Mahmoud. (2012). *Al-tahawwul min al-qita' al-'amm ila al-qita' al-khass* (1st

الملحق (1) / الجدول (1) اجمالي قيمة الإيرادات والنفقات لشركات عامة مختارة

التجارة		الصحة / البيئة		الزراعة		النفط		السنة
النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات	
275,305	4,317,775	12,918	56,687	1,527	90,739	715,022	6,738,454	2015
751,033	3,001,025	9,691	433,427	51,953	121,074	595,733	8,327,389	2016
97,040	131,497	7,876	2,808	5,800	174,311	962,163	8,280,440	2017
99,795	3,979,886	8,157	4,580	37,316	466,227	850,963	12,130,942	2018
754,980	5,378,884	8,576	5,171	10,959	302,345	119,858	13,969,736	2019
135,088	9,796,624	10,078	83,038	36,707	255,637	782,078	9,409,287	2020
63,382	2,290,214	9,594	119,857	3,594	181,459	1,172,948	11,458,452	2021
145,427	12,116,982	7,082	115,230	3,903	220,202	867,364	15,116,556	2022
172,002	6,512,719	10,118	134,182	4,827	41,490	1,138,714	12,661,472	2023

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، هيئة الإحصاء ونظام المعلومات الجغرافية، سلسلة نشرات مختلفة.